الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.10

Distr.: General

23 April 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٠

المعقودة بالمقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أغونا (نائب رئيس اللجنة) . . . . . (أوغندا)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين الدول النامية والمتقدمة النمو؛

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) تولى رئاسة الجلسة السيد أغونا (أوغندا) نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩١ من جـــدول الأعمـال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الـــكلي (تابع) (A/53/60 و A/53/62 و A/53/69 و A/53/185)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو (A/53/228 و A/53/398)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/53/373 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311)

١ - **السيد اوزتورك** (تركيا): قال إن هنالك حاجة إلى الحد من تقلبات التدفقات المالية الدولية مع ضمان فعالية أداء النظام. وعلى المجتمع الدولي، برغم المصاعب الحالية أن يواصل البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين المساعدات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تحقيق الأهداف العالمية للتنمية.

٢ - وأضاف إنه يتعين النظر في كافة مصادر التمويل المحتملة وبصفة خاصة الاستثمار المباشر الأجنبي والمصادر المبتكرة، التي يمكن أن يدخل في عدادها نموذج "البناء - التشغيل - النقل" بالنسبة للمشاريع التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة ومستوى عاليا واستثمار رؤوس الأموال. وأعلن أن تركيا تمول حاليا مشاريع لتوليد الطاقة وموانئ بحرية وجوية وطرقا سريعة وخطوط سكك حديدة وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بهذه الطريقة، وأن اتفاقا أبرم مؤخرا على أساس هذا النموذج لبناء أربع محطات لتوليد الطاقة تعمل بالغاز الطبيعي ينتظر أن تقدم عند اكتمالها ٢٠ في المائة من إنتاج الطاقة السنوي في تركيا.

٣ - وتابع قائلا إن مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية هو الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يتطلب زيادة توافق القواعد والأنظمة المتعلقة بفعالية أدائه، بما في ذلك الشفافية والمساءلة.

٤ - وأضاف أن الأولوية ينبغي أن تُمنح لتخفيف عبء مشكلة الدين على البلدان الفقيرة. وفي هذا السياق فإن لإدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف أهمية خاصة لأن التجارة تلعب دورا كبيرا في توسيع فرص وصولها إلى الموارد المالية لأغراض التنمية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي تحقيق شروط أفضل لوصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق وزيادة فرصها التجارية. وينبغي أن يكون الهدف العام هو تقوية وتحسين الآليات التي تُفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة في مجال تمويل التنمية.

٥ - **السيد الحداد** (اليمن): شدد على أهمية البنود المطروحة أمام اللجنة بشأن تمويل التنمية وأزمة الديون الخارجية وبصفة خاصة في هذا الوقت الذي امتد فيه تأثير الأزمة إلى معظم الدول النامية وحتى بعض الدول الصناعية. وقال إن هذه البنود يجب أن تُبحث في سياق الآراء والمقترحات الواردة في قرار الجمعية العامة

١٧٩/٥٢؛ خاصة في ما يتعلق بإنشاء فريق عامل مخصص. وينبغي أن يشمل التحليل أيضا التدفقات النقدية قصيرة الأجل وتقوية احتمالات الاستثمار طويل الأجل وتمويل برامج التنمية بطريقة واقعية وبموجب شروط تفضيلية. والحصول على الموارد الضرورية عن طريق التجارة. وذكر أن الحوار الذي تم بشأن كل تلك الموضوعات أدى إلى حدوث تبادل مثمر للآراء بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وشخصيات في المجال الأكاديمي.

٦ - وقال إن للعولمة آثارا إيجابية وأخرى سلبية وأن السلبية منها تشمل الأزمات المستشرية. لذا يجب أن ينصب التشديد على بناء الثقة كما يجب الاعتراف بأهمية الدعم المتبادل والارتباط بالنسبة إلى التنمية دون تجاوز لضرورة الاعتراف بالمصالح الاقتصادية المشتركة.

٧ - ومضى قائلا إن الافتقار إلى مصادر تمويل للأنشطة الإنمائية في الدول النامية هو أكبر عقبة أمام تحقيق الأهداف الوطنية. ويجعل تنوع طرائق التمويل، بجانب عوامل أخرى كثيرة من الضروري البحث عن السبيل الأفضل لمجابهة الأزمات ومعالجة أبعادها الاجتماعية والبشرية والبيئية.

٨ - وقال إن اليمن لا يزال يعيش تحت تأثير الأزمة التي تفجرت في جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه ١٩٩٧ وإنه يواصل البحث عن سبل لمعالجة مضاعفاتها ووضع استراتيجيات للفكاك من الدائرة المفرغة ومنع تكرار الحالة. ومن الضروري في تناول هذه الموضوعات التحلي بالموضوعية، وينبغي أن يسعى الشركاء في التنمية إلى تنسيق آرائهم وعرض مقترحات تحظى بتوافق الآراء في ما يتعلق بمعالجة الأزمات وتنفيذ الخطط الاقتصادية الوطنية معا. وقد أشار الأمين العام في تقريره (A/53/398) إلى الطرق التي استخدمت في معالجة أزمة شرق آسيا والتي تسببت في حدوث انتقادات مختلفة. ولذا يجب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسة العامة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي لأغراض التنمية، بغية دمجها في إطار النظام المالي العالمي من أجل الخروج من الدائرة المفرغة للأزمات؛ ومما له أهمية جوهرية ضمان شفافية جميع الجهات المشاركة في الأسواق المالية العالمية وبصفة خاصة سوق العملات.

٩ - وقال إن مشكلتي الديون الخارجية وخدمة الديون تشكلان عقبة في طريق التنمية. وتزيد تقلبات الأوضاع الاقتصادية من حدة تأثيرها لذا يجب التوصل إلى حلول متكاملة لمعالجة هذه الموضوعات في إطارها العالمي. وبعض التدابير التي اتخذت، مثل إعادة تمويل الديون، لم تأت بالنتائج المتوقعة إذ اتخذت الديون المتراكمة أبعادا مثيرة للقلق. واختتم بيانه بالقول إن على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لتخفيف وطأة هذه المشكلة وإن الانتباه يجب أن يوجه في هذا الخصوص إلى المقترحات البنّاءة التي وردت في قرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٢، الذي أكد على ضرورة إيجاد حلول فعالة وعادلة ودائمة وموجهة نحو التنمية، لمشكلتي الديون الخارجية وخدمة الديون في الدول النامية.

١٠ - **السيد اونغ** (ميانمار): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي قدمته إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وإن التنمية لا غنى عنها من أجل تحقيق وصيانة السلام والأمن على المستويين الوطني والدولي. ويجب أن تكون التنمية عادلة لأن الإجحاف بمختلف أشكاله ينحو إلى إثارة التوترات الداخلية والخارجية ولذا يحتم

تجنبه وتصحيحه فور الكشف عنه. وأضاف أن عدم الإنصاف وعدم التناغم في التنمية يحدثان لأسباب شتى إلا أن المشاكل يمكن حلها إذا قام الطرفان المتضرر والمساعد في التنمية معا بتطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة بصورة سليمة وفي الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من توافر الأموال الكافية عند وحسب الاقتضاء، لأن التأخير قد يجرد أية إجراءات تتخذ من فعاليتها.

١١ - ومضى قائلا إنه في كثير من الحالات كانت المساعدة الإنمائية الرسمية ولا تزال أنجع علاج لإصلاح مشاكل الإجحاف في التنمية. وميانمار تهيب بكل من يستطيع الاستمرار في تقديم تلك المساعدة أن يفعل ذلك، أو أن يزيدها إن أمكن، أينما دعت الحاجة. وقد كان الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية جزءا على الأقل. السبب الذي أجبر الوكالات العاملة في مجال الأنشطة الإنمائية على البحث عن طرائق أخرى للتمويل. وبالرغم من وفاء العديد من الشركاء في التنمية ، بل وتجاوزهم أحيانا لالتزاماتهم بتقديم المساعدة يصم بعض من أغنى الدول آذانه عن سماع أصوات المحتاجين. وكرر الإعراب عن رأي ميانمار بأن لا يمكن لأية طريقة أخرى من طرائق التمويل أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية لأنها أكثر شمولا وتغطي قطاعا من الأنشطة الإنمائية أوسع وأكثر اكتمالا. وهكذا فإنه برغم وجوب إدراك الحاجة إلى مواصلة استقصاء سبل ووسائل زيادة توافر الأموال اللازمة للتنمية، فإن هذه المصادر الجديدة للتمويل لا يمكن إلا أن تكون مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية وليست بديلا لها. وفي هذا الصدد تؤيد ميانمار المقترحات التي قدمتها إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن العناصر الرئيسية التي يمكن أن يشملها النظر في تمويل التنمية.

١٢ - وأعرب عن أمل وفد بلاده في أن تستخدم وكالات التنمية، كل ما يتوفر لها من الأموال دون أية اشتراطات. ذلك أن التنمية التي لا يمكن فصلها عن السلام لا ينبغي أن توضع لها حواجز أو اشتراطات والمساعدة ينبغي أن تقدم حيث تمس الحاجة إليها.

١٣ - وقال إن ميانمار تُرحب بإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية وتتعهد بالتعاون في إعداد تقرير يحتوي على توصيات بشأن شكل ونطاق وجدول أعمال النظر على صعيد حكومي دولي، رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية وفق ما توخاه قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢.

١٤ - **السيد ماهوغو** (كينيا): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ورغم أن العولمة ورفع القيود قد وفرت فرص النمو والتنمية لبعض البلدان ووفرت لها الاحتمالات لتحقيق مكاسب اقتصادية وتوليد الثروة، فإن بلدانا نامية كثيرة، وخاصة الواقعة جنوبي الصحراء الأفريقية الكبري لم تتمكن من الاستفادة من تلك العمليات لأنها تفتقد القدرة على المنافسة مما يجعلها عرضة للمزيد من التهميش. وزاد من تعقيد تلك المصاعب القيام من جانب واحد بفرض اشتراطات غير اقتصادية مثل مراعاة حقوق الإنسان والمعايير البيئية والعمالية.

١٥ - وأضاف أن الهوة التي تزداد اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كفيلة بأن تزعزع أسس الاقتصاد العالمي إذا لم يوقف اتساعها. ولكن إدماج جميع البلدان في النظام التجاري العالمي من شأنه أن يُسهل توسيع المعاملات التجارية والاستثمارات والخدمات ويُعزز النمو الاقتصادي والتنمية على المستوى الدولي.

١٦ - وقال إن المجتمع الدولي قد آل على نفسه أن يُقدم الدعم بزيادات كبيرة إلى البلدان النامية في ضوء الضائقة الشديدة التي تواجهها هذه البلدان ولكن القسم الأعظم من هذه الالتزامات ظل، للأسف، دون تنفيذ. وعبَّر عن تقديره للمساعدة التي تقدمها قلة من المانحين مثل الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا التي وصلت بمساعداتها إلى الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي بل وتجاوزته. وبغض النظر عن أهمية التدابير التي تهدف إلى تعبئة الموارد المحلية عن طريق التجارة وغيرها من الوسائل يظل اعتماد البلدان النامية كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد كينيا للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية ولتكوين فريق عامل مفتوح باب العضوية بغرض تسهيل إعداد جدول أعمال ذلك المؤتمر وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢. وقال إن الفريق العامل ينبغي أن ينظر، ضمن أشياء أخرى، في مسائل تعبئة التدفقات المالية الدولية الخاصة والرسمية من أجل التنمية، والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية، وتنظيم كل من النظامين الدوليين النقدي والمالي ومشكلة الديون الخارجية والتجارة، وتمويل التنمية.

١٧ - وتابع بيانه قائلا إن تخفيف عبء الديون الثقيل الواقع على كاهل البلدان النامية يحتاج إلى تدابير عملية وأن هذه التدابير ينبغي أن تُنفذ على مستوى متعدد الأطراف بدون تحويل الأموال المخصصة لاستخدامات أخرى إلى التنمية أو زيادة الضغط على المانحين على المستوى الثنائي. وأعرب عن تأييد كينيا للمقترحات البنَّاءة التي سبق وأن قدمت في هذا الصدد، وخاصة ما يهدف منها إلى تشجيع إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لمشكلة الديون مثل إنشاء مرفق متعدد الأطراف للديون. وأعلن كذلك أن كينيا تضم صوتها إلى أصوات تلك الوفود التي عبَّرت عن قلقها لبطء سير مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولفتت الانتباه إلى ضرورة أن تكون شروط النظر في الأهلية أكثر مرونة لكي تشمل البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض التي ترزح أيضا تحت عبء الدين.

١٨ - وذكر أن أغلبية البلدان النامية خاصة تلك الواقعة جنوبي الصحراء الأفريقية الكبرى تعتمد على تصدير سلع أساسية أولية قليلة أسعارها غير مستقرة. وهذه البلدان تحتاج إلى اجتذاب تدفقات مالية ضخمة من القطاعين الرسمي والخاص، من أجل التعجيل بتمويل هياكلها الإنتاجية بهدف تحقيق اندماج فعَّال في الاقتصاد العالمي. ومن دواعي الأسف أن هذه البلدان لم تستطع اجتذاب استثمارات مفيدة في الوقت الذي تضاءلت فيه مصادر التمويل الرسمية. وقال إن من الضروري اعتماد نهج متكامل تكون فيها حصائل تصدير السلع الأساسية مرتكز التنمية الاقتصادية فيه مع استخدام آلية تمكن من تحقيق مستويات أسعار مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين والمحافظة عليها عن طريق تخفيف التقلبات المفرطة في الأسعار وضمان الوصول إلى الأسواق وثبات العرض.

١٩ - واختتم بيانه بالقول إن لدى كينيا ثقة كاملة في الدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في تسهيل عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وفي النُهج العالمية الجديدة إزاء التعاون الإنمائي عبر الشراكة والملكية الجماعية.

٢٠ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويشدد على أهمية الاستثمار الأجنبي بوصفه مصدرا من المصادر الأساسية لتمويل التنمية، بيد أنه يلفت النظر الى المخاطر. فرؤوس الأموال تميل الى التدفق نحو البلدان والقطاعات التي ترتفع فيها العائدات وتقل المخاطر. وتتخذ هذه التدفقات أشكالا عديدة تتضمن الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وهي الشكل الذي تفضله البلدان المتلقية للاستثمارات، أو حوافظ الاستثمارات قصيرة الأجل التي قد يثير انتقالها السريع الاضطراب المالي في البلدان النامية.

٢١ - وأشار الى أنه بالرغم من أن تدفقات الموارد المالية نحو البلدان النامية قد ارتفعت من ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى أكثر من ٢٥٠ بليون في عام ١٩٩٦؛ فإنها تكونت أساسا من رؤوس الأموال الخاصة. ومنذ أوائل التسعينات، انخفضت كل فئات التدفقات الرسمية من رؤوس الأموال، مع احتمال وجود استثناء واحد يتعلق بالتدفقات التساهلية المتعددة الأطراف. وقد أقصيت الى الهامش أغلب البلدان النامية في سياق هذه العملية، ولذا أصبح من اللازم ضمان توزيع هذه التدفقات على كل مناطق العالم النامي.

٢٢ - وأردف يقول إنه على الرغم من إعادة التأكيد، في معظم المحافل الدولية، على الحاجة الى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبادئ القانون الدولي وعلى المعايير المعترف بها، فإن اللجوء الى الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية وإعمال القوانين المحلية ذات الآثار التي تتجاوز النطاق الإقليمي للدول لا يزالان في ازدياد. وتشكل هذه السياسات والإجراءات عقبة رئيسية تحول دون حرية التمويل ووصول جميع البلدان الى الموارد المالية وتعرقل التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق العلاقات المالية على جميع المستويات. وخليق بجميع البلدان أن تمتنع عن اللجوء الى هذه الإجراءات وأن تلغي ما هو موجود منها.

٢٣ - واستطرد قائلا إن الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية تكمن في سرعة انتقال حوافظ الاستثمارات قصيرة الأجل وفي شدة تقلب هذه الاستثمارات وفي قصور النظم المحلية التي ينبغي أن تنظم التدفقات المالية وترصدها وتحد من تأثيرها السلبي. ومع مرور الوقت، أصبحت المؤسسات الاستثمارية عناصر هامة في السوق العالمية لرؤوس الأموال وهي تسعى على الدوام الى تحقيق عائدات أعلى وأسرع والى تنويع حوافظ أوراقها المالية. وثمة عوامل عديدة تشير بوضوح الى أن المشكلات الناجمة عن هذه الممارسات ستبقى لوقت طويل، بل إن احتمال استفحالها كبير. ولذلك، فلا بد من بذل الجهود لإنشاء أطر مؤسسية على المستويين الدولي والوطني لتعزيز ترتيبات الإشراف والتنظيم. وقد أوضحت الأزمة الحالية أن خطر انتقالها الى أماكن أخرى يزداد وأنه لا بد من احتواء المصادر التي تسبب عدم الاستقرار، ويستدعي ذلك أن تشارك جميع البلدان النامية مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات ووضع المعايير وإنشاء ترتيبات جديدة.

٢٤ - ومضى يقول إن عقد مؤتمر دولي عن تمويل التنمية يتسم جدول أعماله ونطاقه بالاتساع سيسهم في تلك الترتيبات. وتتطلع جمهورية إيران الإسلامية الى اتخاذ قرار مبكر بإنشاء فريق عامل في إطار قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢ والى أن يشرع هذا الفريق في أداء عمله في أقرب وقت مستطاع.

٢٥ - وأشار الى أن الديون الخارجية مابرحت تستنزف موارد البلدان النامية الى حد كبير؛ ففي نهاية عام ١٩٩٧ ارتفع مجموع الديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٦. ولم تقترن الجهود الضخمة التي تبذلها البلدان النامية لتحسين أدائها بمبادرات دولية تستهدف تقليص الديون على المستوى الدولي. ويثير انتشار الأزمة المالية المخاوف من أن تستفحل أزمة الديون. وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطوة مهمة في استعادة التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة، بيد أن البلدان المثقلة بالديون وذات الدخل المنخفض والمتوسط بحاجة الى مبادرات جديدة لتيسير تمويل التنمية فيها. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة الى جعل معايير التأهل للمبادرات الحالية والمقبلة أكثر مرونة.

٢٦ - **السيد كيبيدي** (إثيوبيا): قال إنه يود أن يؤيد البيان الذي أدلت به اندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقد أقصي الى الهامش في السنوات القليلة الماضية، تمويل التنمية الذي كان أهم بنود جدول أعمال الشمال - الجنوب طوال عقود، وقد عجزت البلدان الأكثر تقدما عن تحقيق هدف المساعدات الإنمائية المقدر بنسبة ٠,٧ في المائة من انتاجها المحلي الإجمالي. وبسبب ظاهرة الكلل التي تعتري الجهات المانحة والمواقف المتشائمة حيال المساعدات، فإن المجتمع الدولي بحاجة الى أن يجري تحليلا حكوميا دوليا عميقا يتناول مستويات تمويل التنمية واستخداماته ومدى فعاليته وتستخلص منه نتائج في مجال السياسات.

٢٧ - وأشار الى أن الحاجة الى المساعدة الإنمائية الدولية ستستمر خلال السنوات القادمة، لا سيما في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا التي تواجه صعوبات في زيادة معدل الادخار الوطني فيها واجتذاب التدفقات التجارية إليها. وستكون هناك حاجة الى هذه المساعدة لتمويل الأنشطة والمشروعات والبرامج التي لا تجتذب رأس المال الخاص رغم أهميتها البالغة في تحقيق التنمية الوطنية، والتي لا يمكن تعبئة القدر اللازم لها من الموارد المحلية.

٢٨ - واستطرد يقول إن عقد مؤتمر دولي لدراسة مختلف أبعاد تمويل التنمية يُعد أمرا ملحا بالنظر الى هذا الواقع. وسيكون على هذا المؤتمر أن يضع، ضمن أشياء أخرى، أهدافا رسمية للمساعدة الإنمائية يمكن تحقيقها، وأن يستكشف مصادر جديدة للتمويل الميسر. وقد حان الوقت أيضا ليشجع المجتمع الدولي إنشاء صناديق تدار على أساس ديمقراطي، مستفيدا في ذلك من التجارب التي اكتسبتها فرادى البلدان والمجموعات الإقليمية حتى يتسنى توجيه الموارد الى المناطق الجغرافية التي أقصيت إلى هامش الاقتصاد العالمي. ويلزم في الوقت نفسه، اتخاذ إجراءات شاملة وحاسمة لمواجهة الخطر الذي يتهدد الأمن الاقتصادي والاستقرار الطويل الأجل في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، من جراء عبء الدين الذي لا يمكن تحمله. ويستدعي إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الأفريقية تخفيف عبء هذه الديون الذي سيعزز الإصلاحات الاقتصادية ويجعل هذه البلدان أكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب إثيوبيا، المقرون بقدر كبير من التفاؤل، بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي اتفق الدائنون في إطارها على اتباع نهج شامل ومتكامل في ما يتعلق بتخفيض الديون. بيد أن إثيوبيا تعرب عن خيبة أملها بسبب بطء وتيرة تنفيذ هذه المبادرة. في الواقع أنه بعد عامين من إعلان هذه المبادرة، استفاد بلد واحد، هو أوغندا، استفادة تامة من إجراءات تخفيف عبء الديون التي تنص عليها المبادرة. ولا بد من زيادة سرعة هذه العملية واعتماد معايير تأهيل أكثر مرونة وتعبئة القدر المناسب من الموارد.

٣٠ - وأضاف أنه لا بد من إزالة جميع الديون المتراكمة على أشد البلدان فقرا خلال فترة زمنية معقولة وفي سياق إصلاحاتها الاقتصادية. وينبغي أن يقترن هذا الإجراء بإجراءات مكملة له لتنشيط التنمية والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد. تؤيد إثيوبيا توصيات الأمين العام، التي أكدت على عدد من المجالات ذات الأولوية، من ضمنها ضرورة زيادة حجم المساعدة الإنمائية وتحسين نوعيتها، والنظر في إمكان تحويل جميع الديون الثنائية الرسمية الى منح، وتيسير الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتسهيل شروط وصول الصادرات الأفريقية الى الأسواق، وتشجيع الاستثمارات في أفريقيا التي أقصيت الى الهامش بدرجة كبيرة في عملية العولمة. وترى إثيوبيا أن تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه سيساعد مساعدة كبيرة في إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وسيدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي في القارة.

٣١ - **السيد نشيغاهيرو** (اليابان): قال إن الأزمة التي بدأت في جنوب شرق آسيا في العام الماضي ثم امتدت الى روسيا وأمريكا اللاتينية قد ألحقت أضرارا بليغة بالبلدان النامية، وبأكثر القطاعات هشاشة في هذه البلدان بصفة خاصة. وعلى نحو ما لاحظه الأمين العام، أصبح التحويل الصافي للموارد الى البلدان النامية سالبا لأول مرة منذ عام ١٩٩٠.

٣٢ - وأضاف قائلا إن على المجتمع الدولي أن يسعى، في المدى القصير، الى إعادة وضع البلدان المتضررة على مسار الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. أما في الأجل الأطول، فيكمن التحدي في كيفية التعامل مع الوضع الجديد للاقتصاد العالمي الذي يزداد فيه ترابط الأسواق وتشتد هشاشة الاقتصادات أمام تحركات رؤوس الأموال على النطاق الدولي.

٣٣ - واستطرد يقول إن حكومة اليابان قد اعتمدت، على الصعيد الوطني، عددا من الإجراءات المالية منها اعتماد ميزانية إضافية، في حزيران/يونيه، قدرها ١٦ تريليون ين للسنة المالية ١٩٩٨، وتخفيض الضرائب بمقدار تريليوني ين، وأنها تعد ميزانية تكميلية ثانية تبلغ ١٠ تريلون ين. وطبقت أيضا تدابير نقدية (تخفيض المعدل الرسمي للفائدة الى ٠,٥ في المائة) ومالية (إصلاح القطاع المصرفي).

٣٤ - وذكر أن اليابان قد التزمت بتقديم أكبر قسط من الدعم الثنائي يقدمه أي بلد للبلدان الآسيوية التي عصفت بها الأزمة. ورغم أن أسعار الصرف في هذه البلدان قد استقرت وظلت أسس اقتصادها متينة، فإنها لا تزال بحاجة الى رؤوس أموال ضخمة للأجلين المتوسط والطويل حتى تتمكن من تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. واستجابة لهذه الاحتياجات، قدمت اليابان مشروعا للمساعدة المالية الثنائية تبلغ جملة أمواله ٣٠ بليون دولار يعرف "بخطة ميازاوا" وهي ترغب في التعاون الوثيق مع البلدان الأخرى ومصارف التنمية المتعددة الأطراف لضمان تنفيذ المشروع.

٣٥ - وأردف يقول إن اليابان ترى أن الإدارة الاقتصادية والاستراتيجية الإنمائية اللتان استفادتا الى أقصى حد من آليات السوق لا تزالان وسيلتين ناجعتين للتعامل مع الاقتصاد المعولم. وستزداد الكفاءة الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بازدياد تعرضها لآليات السوق التي ينبغي أن تظل أولوية أساسية في

سياسات هذه البلدان. ولا بد أن تعد هذه البلدان سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وأن تحسن نظم المحاسبة والتنظيم وتعزز الإشراف على المؤسسات المالية توخيا لمراقبة المخاطر على النحو الملائم.

٣٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي الإشارة، رغم ذلك، الى أنه ما من بلد يتمتع بالحماية التامة من المخاطر الملازمة لعولمة الأسواق المالية، وبالتالي، يقول البعض إن مؤسسات بريتون وودز أصبحت بالية وأن هناك حاجة الى بنية مالية جديدة تماما. غير أن اليابان ترى أن المؤسسات التي أنشئت في بريتون وودز قد اضطلعت بدور حيوي في احتواء الأزمة الحالية، رغم التغييرات التي حدثت في الاقتصاد الدولي، وجدير بالمجتمع الدولي ألا يقوض هذه المؤسسات، بل أن يعكف على تطويرها حتى تتمكن من أداء المهام التي يرجى منها أن تؤديها في الاقتصاد العالمي الجديد. فعلى سبيل المثال، هناك مسألة يجب أن تحظى باهتمام عاجل هي نظام رصد تحركات رؤوس الأموال. ولا بد أيضا من تدعيم القاعدة المالية لصندوق النقد الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث اليابان البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تستكمل، في أقرب وقت مستطاع، إجراءات اعتماد الترتيبات العامة للاقتراض وزيادة الحصص.

٣٧ - وأشار الى أن اليابان تدرك الحاجة الى استمرار البحث عن حل دائم لمشكلة الديون الخارجية التي لا تزال ترهق عددا كبيرا من أقل البلدان نموا، ويوجد كثير من هذه البلدان في القارة الأفريقية. وأعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي تحقق بإعلان مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمديد أجلها حتى نهاية عام ٢٠٠٠. ولتقديم المساعدة الى هذه البلدان، قدمت حكومة اليابان مساهمة قدرها ٤٧ مليون دولار في الصناديق الاستئمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما أنها أعلنت، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، مجموعة من تدابير تخفيف الديون تتضمن تخفيض سعر فائدة الديون المؤجلة تخفيضا يعادل ٩٠ في المائة من تخفيض ديون البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٨ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالعملية التي بدأت باعتماد قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢ والرامية الى إقامة شراكة عالمية لتمويل التنمية وتقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومع أن تعبئة الموارد الإضافية مهم (الموارد الرسمية والخاصة والمحلية والأجنبية)، فإن تحسين سبل استخدام هذه الموارد لبلوغ الأهداف التي وضعتها البلدان النامية لنفسها لا يقل أهمية عن ذلك.

٣٩ - وذكر أن بعض البلدان حققت نموا ملحوظا بينما لم تحقق بلدان أخرى أي نمو. وسيكون من المجدي دراسة الجهود التي تبذلها هاتان المجموعتان من البلدان والاستنارة بتجاربهما بغية الاستفادة الى أقصى حد من الموارد المتاحة، تحقيقا لمصلحة أكبر عدد من الناس.

٤٠ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به مندوب إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤١ - وقال إن استقرار الاقتصاد الكلي وتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاعين الخاص والعام هما عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. بيد أنه على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من البلدان

النامية، ومن ضمنها موزامبيق، نفذت برامج للتكيف الهيكلي وحررت اقتصاداتها وأجرت إصلاحات أخرى نجمت عنها نتائج اجتماعية خطيرة، فقد تضاءلت تدفقات الموارد المالية على نحو أدى إلى الدخول في حلقة مفرغة من الركود الاقتصادي والأزمة المالية.

٤٢ - وأضاف يقول إن الديون الخارجية للبلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا، لا تزال تحرم هذه البلدان من موارد هي بحاجة إليها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتهيئة البيئة المواتية للنمو الاقتصادي المستدام. وقد أوضحت الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها بلدان شتى في العالم النامي أن جهود التنمية لن يكون لها أثر يذكر على مستويات معيشة شعوب هذه البلدان مادامت الديون الخارجية عند المستويات التي أشار إليها الأمين العام.

٤٣ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بازدياد الوعي، مثلما اتضح من الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقود في الآونة الأخيرة، في واشنطن العاصمة، بأن هناك حاجة لا إلى الإسراع بوتيرة الآليات الحالية لمعالجة مشكلة الديون فحسب، بل واستكشاف سبل جديدة من شأنها أن تفضي إلى حل دائم لهذه المشكلة. وينبغي أن يستفيد عدد أكبر من أقل البلدان نموا، ومن ضمنها البلدان المتحررة من قبضة النزاعات، من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأعرب عن تأييد وفده لإيجاد حل عالمي لمشكلة الديون، يتم في إطاره إلغاء الديون المستحقة على البلدان النامية دون شروط أو تحويلها إلى منح تخصص مواردها لبرامج التنمية الاجتماعية. ورحب، في هذا الصدد، بالمبادرة التي أعلنها الأمين العام في الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن أفريقيا وبما لاقته من استجابة أولية مواتية من جانب الجهات المانحة والبلدان الدائنة.

٤٤ - ومضى يقول إن جهودا تبذل في الوقت الراهن لوضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تحقق المستويات الأساسية من التنمية البشرية لجميع الشعوب، كما أن هناك حوارا بناء دائرا بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة بغية إقامة شراكة تؤدي إلى امتلاك عملية التنمية. وقد خلص المشاركون في مؤتمر للمنظمات غير الحكومية عقد مؤخرا في مابوتو إلى أن مسؤولية أزمة الديون الخارجية مسؤولية مشتركة وليست همًّا يشغل بال الحكومات والدائنين دون سواهم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يدرك الدائنون أن مساهمتهم يجب أن تتمثل في إلغاء الديون.

٤٥ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تراعي اللجنة أثناء مداولاتها الحاجة إلى إعداد استراتيجيات إنمائية تركز على الإنسان وتستجيب لاحتياجات كل بلد. وبسبب المستويات التي بلغتها الديون في الوقت الراهن، أصبح من المتعذر الحد من الفقر وتحسين الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم، ولن يكون من شأن استقرار العوامل الاقتصادية الأساسية أن يخفف من أثر الديون. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

٤٦ - **السيد الهيتي** (العراق): قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرس الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية سعيا إلى استنباط السبل الكفيلة بكبح جماح تأثيرها، لا سيما على البلدان النامية التي تعاني أصلا من الاختلالات الاقتصادية الناجمة، في جملة أمور، عن برامج التكيف الهيكلي ومتطلبات العولمة. وحسبما أشار إليه الأمين العام، فإن آثار الأزمة انعكست على تمويل التنمية وعلى التحويل الصافي للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان

النامية والذي كان سالبا في عام ١٩٩٧. وأعرب عن خيبة أمل وفد بلده أيضا لانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف مما قد يؤدي إلى استفحال الصعوبات الاقتصادية في البلدان النامية.

٤٧ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية (A/53/373) ومختلف المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن حالة الديون الخارجية لهذه البلدان ليست أفضل من الجوانب الأخرى في اقتصاداتها. فقد أوضح التقرير أن مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية مجتمعة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد قـُدر، في نهاية عام ١٩٩٧، بـ ٢,٢ تريليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤ في المائة (٧٦ بليون دولار) عن عام ١٩٩٦. ويكمن أشد جوانب أزمة الديون خطرا في العراقيل التي وضعتها أمام الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبالغ عددها ٤١ بلدا والتي بلغت ديونها الخارجية ٢٤٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦. ويظل عبء الديون على هذه البلدان ثقيلا؛ إذ فاقت نسبة حجم الديون إلى الصادرات ما يربو على ٣٠٠ في المائة.

٤٨ - وتابع كلامه قائلا إنه من الباعث على الأمل في هذا الوضع الكئيب أن يلاحظ المرء تنامي توافق الآراء لتفادي معاقبة البلدان التي التزمت بسداد ديونها في إطار زمني محدد. وينبغي، عند البحث عن حلول لهذه المشكلة، أن يحظى تخفيض حجم الديون وخدمة الدين وإعادة تمويل الديون بالأولوية دون فرض شروط سياسية على البلدان المدينة. ولن تتحقق هذه الأهداف إلا من خلال مفاوضات يشترك فيها المدينون والدائنون والمؤسسات المالية بعد إجراء تحليل مستفيض للمشكلة ولأي حلول من شأنها أن تساعد في تخفيف عبء الدين وضمان تحويل صاف للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تكثيف التعاون الدولي من خلال تحسين العلاقات التجارية والوصول إلى الأسواق وتقاسم التكنولوجيات الحديثة وإقامة نظام مالي واقتصادي دولي ملائم وتخصيص قدر أكبر من موارد التنمية للبلدان النامية.

٤٩ - وأضاف قائلا إنه ينبغي إجراء تحليل لاستراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولمشكلة التدفقات المالية العكسية بغية توفير تمويل جديد للبلدان النامية بشروط ميسرة ووضع فترات زمنية لسداد الديون تمكّن هذه البلدان من تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٠ - **السيد سوه داي - وون** (جمهورية كوريا): لاحظ أن مداولات اللجنة بشأن تدفقات رؤوس الأموال قد ركزت، في العام الماضي، على توزيعها غير المتوازن وعلى السبل الكفيلة باجتذاب رأس المال الخاص والاستثمارات المباشرة الأجنبية لتمويل التنمية. غير أن الأزمة المالية الحالية الناجمة عن التدفقات الضخمة من رؤوس الأموال الخاصة وانتقالها فجأة في الاتجاه المعاكس قد اضطرت اللجنة إلى أن تنظر في النتائج المحتملة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة في البلدان النامية من منظور مختلف تمام الاختلاف. ولم يتوقع أحد وقوع مثل هذه الأحداث المدمرة، ولم يتم بعد إدراك النتائج المحتملة للأزمة. ولا تتعلق هذه الحالة بتمويل التنمية فحسب بل أيضا بأفضل السبل لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في المستقبل. إذ لا ينبغي اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة فحسب بل يجب أيضا استبقاؤها. كما أنه لا بد من التصدي للتحولات المفاجئة في مسار تدفقات رؤوس الأموال حتى تكون هذه التدفقات وسائل حافزة على التنمية لا على إثارة الأزمات.

٥١ - وذكر أن دروسا كثيرة يمكن استخلاصها من الأزمة الحالية. وأول هذه الدروس هو أن الأسواق والحكومات، لا سيما في البلدان النامية، لم تكن تملك الوسائل الكفيلة بتجنب مخاطر العولمة المالية. ولهذا السبب، لا بد من توجيه الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي وفي الشركات نحو تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة بوصفهما شرطين لازمين لتحرير الاقتصاد؛ كما أن للسياسات النقدية والمالية السليمة دورا أساسيا في تقليص الأزمات المحتملة. أما الدرس الثاني فيكمن في ضرورة دراسة السرعة التي يتم بها التحرير المالي دراسة وافية تجنبا للمخاطر التي قد تترتب على فتح الأسواق المحلية قبل الأوان ودون إقامة نظام مالي سليم. وأما الدرس الثالث فيتمثل في أن النظام المالي الدولي في حالته الراهنة ليس مهيأ، فيما يبدو، للحيلولة دون وقوع الأزمات واحتوائها؛ مما يستدعي إعادة تشكيله. وسيساعد التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أيضا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الشكل الذي سيتخذه الاقتصاد العالمي في المستقبل.

٥٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتزام اللجنة الشروع في عملية حكومية دولية لتحديد استراتيجيات عملية وقابلة للتطبيق لتمويل التنمية في القرن الحادي والعشرين. وينبغي إعداد مبادئ توجيهية محددة لمداولات الفريق العامل المخصص الذي سينشأ في مطلع عام ١٩٩٩ لمعالجة هذا الموضوع المتشعب. وأعرب عن ارتياح وفد بلده لما لاحظه من أن تقرير الأمين العام قد تطرق إلى جميع المسائل التي قد ينظر فيها الفريق العامل المخصص. وقال إنه ينبغي النظر في جميع هذه العناصر على قدم المساواة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يوجه الفريق العامل اهتمامه إلى مسألة التحرير المالي، ولا سيما إلى دور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وإلى المسائل المؤسسية وإجراءات السياسات المتعلقة بتنظيم التحرير المالي المتسارع. ومن اللازم أيضا أن يتم تنسيق مداولات الفريق العامل تنسيقا وثيقا مع المناقشات الدائرة حاليا داخل نظام بريتون وودز حتى يتسنى تحديد الإسهام الإضافي الذي ستقدمه الأمم المتحدة.

٥٣ - **السيد فهمي** (مصر): قال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به مندوب إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن العولمة واضطراب الاقتصاد العالمي يثيران، على مشارف القرن الحادي والعشرين، مشكلات ضخمة في وجه البلدان النامية التي يفتقر أغلبها إلى الموارد الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدل إيجابي من التنمية والنمو الاقتصادي. ولذلك، فمن اللازم أن تتلقى هذه البلدان المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية رغم أن التحويلات الصافية قصيرة الأجل قد تقوم بدور مفيد أيضا.

٥٤ - وأضاف أن الأزمة المالية العالمية الحالية وتقلص تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية قد اقترنا بتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر التي تضمنت عملية للتثبيت وإعادة الهيكلة تستهدف اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية وإقامة بنية أساسية مالية حديثة وتطوير القطاع المصرفي وإنشاء سوق للأوراق المالية بغرض اجتذاب الاستثمارات وتعزيز الخصخصة. وبالنظر إلى التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية والتي لا علاقة لها بالحالة الداخلية في مصر، فإن وفد بلده يدعو إلى أن يحظى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي بالأولوية حماية للمنجزات الداخلية التي حققتها البلدان. ولهذا السبب، فإنه يؤيد إلى أي جهود جماعية قد تبذل لإصلاح النظام المالي الدولي ولتجنب وقوع مثل هذه الحالات مرة أخرى في المستقبل.

٥٥ - وأعرب عن القلق الذي يساور وفد بلده من جراء تخفيض المساعدات الإنمائية الرسمية وعدم التمكن من تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لهذه المساعدات. فهذا الوضع يلحق الضرر بوجه خاص بأقل البلدان نموا، التي تقع غالبيتها في أفريقيا، وتواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية زادها الدين الخارجي وقصور الموارد استفحالا. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بكل جهد يبذل لتخفيف عبء الديون على هذه البلدان، وعن ثقته في أن الفريق العامل المخصص لتمويل التنمية سيبدأ عمله في أقرب وقت مستطاع وسيساعد في إيجاد حل للصعاب التي تواجه العالم النامي.

٥٦ - **السيدة ديورانت** (جامايكا): أعربت عن تأييد وفد بلدها للبيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم انتقلت إلى الحديث عن تقرير الأمين العام عن تمويل التنمية (A/53/228) فلاحظت أن التقرير يذكّر بأنه توجد أخطار كما توجد فرص في السوق المالية الدولية، مثل التغيرات المفاجئة في اتجاه تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والتقلص المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٧ - وقالت إن آثار الأزمتين الآسيوية والروسية في السنة الماضية قد ساهمت في تردي أسعار السلع وتقويض الأسواق النقدية والمالية، وظهور مشاكل السيولة وزيادة مخاطر تقديم التسهيلات الائتمانية إلى البلدان المثقلة بالديون. ورغم جهود البلدان المتضررة وتدخل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لم تخف حدة الأزمة ومن عواقبها المحتملة على تلك البلدان إبطاء سرعة تحرير الاقتصاد؛ وإمكانية لجوئها إلى التفكير جديا في عدم سداد ديونها؛ وتقليص نفقاتها، مما يعني بالضرورة حتما تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية؛ وإمكانية انتشار الاضطرابات الاجتماعية والسياسية على نطاق واسع.

٥٨ - وتحدثت عن تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية (A/53/373) فقالت إنه يقدم عرضا تحليليا شاملا جدا لتلك الحالة. وإحدى رسالاته الأساسية، أن مشكلة ديون البلدان النامية التي طال أمدها تحتاج إلى استجابة دولية متضافرة، وهو ما يؤيده وفد بلدها تأييدا تاما. ذلك إن استعصاء تلك المشكلة دليل على قصور الآليات القائمة في معالجتها وعلى الحاجة الملحة لإعادة تقييم تلك الآليات. وعلى سبيل المثال فإن البطء في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يثير القلق: إذ لم يستفد، منذ إطلاقها قبل عامين، سوى بلد واحد مما تتيحه من إمكانيات كاملة لتخفيف عبء الدين. ويحتوي تقرير الأمين العام على توصيات في هذا الخصوص تجد التأييد من وفد بلدها وهي: تبسيط تحليل القدرة على تحمّل الديون وإشراك الدائنين اشراكا تاما في تحديد معايير القدرة على تحمّل الديون؛ وتقصير فترة التنفيذ بالنسبة إلى البلدان المؤهلة بدلا عن تطبيق وصفات عامة؛ وتوفير التمويل الكافي لإيجاد حل سريع لجميع الحالات المؤهلة.

٥٩ - وأضافت أن وفد بلدها يتفق اتفاقا تاما مع مبادرة المملكة المتحدة "الديون عام ٢٠٠٠: ولاية موريشيوس" التي تدعو إلى التعجيل في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتهدف إلى أن تكون البلدان المؤهلة جميعها قد شرعت في تنفيذ عملية تلك المبادرة بحلول عام ٢٠٠٠. كما أنها تتوخى أن يكون قد اتخذ، بحلول عام ٢٠٠٠، قرارات حاسمة في عام ٢٠٠٠ بشأن مبالغ الديون وشروط تخفيف عبئها بالنسبة لثلاثة أرباع تلك البلدان على الأقل.

٦٠ - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يعتقد بأن ثمة حاجة إلى استراتيجية دولية عامة وشاملة، بالإضافة للاستراتيجيات الوطنية، لمعالجة مشكلة الديون، وبأنه يجب أخذ عاملين حاسمين في الاعتبار في هذا الصدد هما: أولا، كتابة استجابة فرادى البلدان، وثانيا، استجابة المجتمع الدولي بما في ذلك مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف. وفيما يختص بالاستراتيجيات الوطنية فإن بلدانا عديدة انتهجت سياسات تهدف إلى تقوية أدائها المالي وزيادة المدخرات المحلية وتقوية القطاعات المالية عن طريق تحسين التنظيم والرصد ومزيد من الاحتياجات من رأس المال، وإلى زيادة استقرار في الاقتصاد الكلي. أما من حيث استجابة المجتمع الدولي، فمن الضروري الاعتراف بمحدودية موارد مؤسسات "بريتون وودز" التي تحتاج إلى استخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل والعمل على تنفيذ سياسات من شأنها أن تعزز الثقة. كما أن التحليلات الفنية لتلك المؤسسات تحتاج أيضا إلى التحسين وإلى أن تصبح أكثر مرونة بغية تزويد المؤسسات بفهم أفضل للسمات التي ينفرد بها كل بلد وللحاجة إلى تطبيق سياسات ترسم خصيصا لكل بلد على حدة.

٦١ - واختتمت بيانها بالقول إن للأمم المتحدة دورا تؤديه كمحفل للبلدان النامية تعبر فيه عن شواغلها وتتعاون من خلاله مع مؤسسات بريتون وودز في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وعليها أن تذكّر المجتمع الدولي أن تعددية الأطراف ليست ذات جانب واحد وأن الأزمات الاقتصادية والمالية لها مضاعفات اجتماعية بعيدة الأثر.

٦٢ - **السيد باشايف** (أذربيجان): قال إن تمويل التنمية هام لكل البلدان. وبالنسبة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مثلا تسبب التحول من التخطيط إلى علاقات السوق في ترد كبير للمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية وفي فقدان العديد مما أحرزته قبل الآن من مكاسب اجتماعية. وقد أوضحت الأزمة الأخيرة في روسيا ضعف النظم السوقية الجديدة. ومن جهة أخرى فإن على البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي من جهتها أن تراقب التدفقات المالية من أجل ضمان استقرار أسواقها الداخلية وأن تجد أسواقا جديدة يحتمل أن تكون جذابة لمنتجاتها.

٦٣ - وأضاف أنه يتضح من تقرير الأمين العام عن تمويل التنمية (A/53/228) أن التوقعات المتعلقة بالتدفقات المالية في المستقبل غير متفائلة. غير أن وفد بلاده يعتقد بأن الاستثمارات طويلة الأجل تلعب دون شك دورا رئيسيا في التنمية. ومع أن هناك بعض الاتجاهات في تدفقات الاستثمارات طويلة الأجل غير المواتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، غير أن التمويل الطويل الأجل في القطاع الخاص عملية موضوعية ترتبط بأهداف وإمكانات الشركات عبر الوطنية التي لا تتطلع إلى الربح السريع فقط بل وإلى المناخ الملائم للاستثمار أيضا. وبالنسبة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال يمثل الاستثمار المباشر الأجنبي حافزا ضروريا للتنمية لأنه يتيح لتلك البلدان إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة والدراية الفنية والخبرة الإدارية.

٦٤ - وقال إن اقتصاد أذربيجان عانى، عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، من اختلالات اقتصادية خطيرة، إذ انخفض إجمالي الناتج المحلي قرابة ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥. وقد بدأت حكومته منذ عام ١٩٩٥ تنفيذ برنامج شامل لتحقيق الاستقرار بدعم من المؤسسات الدولية، ونتيجة لذلك، ازداد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥,٧٥ في المائة في عام ١٩٩٧ وارتفعت نسبة نموه السنوي إلى حوالي ٩ في المائة في الربع

الأول من عام ١٩٩٨. وذكر أن حكومته تبذل ما في وسعها لخلق مناخ مؤات للاستثمار وأنها تلقت عام ١٩٩٧ ما يفوق البليون دولار من الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي الوقت ذاته ونظرا للتأثير السلبي لعدم استقرار أسعار النفط وضعت الحكومة برنامج استثمار لعام ١٩٩٩، يرمي إلى إنعاش الصناعات غير النفطية.

٦٥ - ومضى يقول إن تدفقات رأس المال القصيرة الأجل ضرورية بصورة مماثلة لأنها تخدم مصالح اقتصاد بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة معا. غير أن التحولات المفاجئة في اتجاهاتها أدت إلى تخفيضات كبيرة في قيمة العملة وتطلبت التقليص المفاجئ لحالات العجز في الميزان التجاري. ومن الواضح في هذا الصدد أن على تلك البلدان نفسها أن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة لحماية أسواقها وأن على المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي، تقديم مساعدات فورية لها.

٦٦ - ومضى يقول إن الشركات عبر الوطنية هي الجهات المؤثرة الرئيسية في تحويل الموارد وفي عملية العولمة بسبب ما لها من طاقات استثمارية ضخمة وقدرتها على أن تعمل بالمشاركة في المخاطرة ولأن تدفقات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة تتبعها إلى الأسواق الناشئة حديثا.

٦٧ - ووصف تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة بأنه يثير القلق حتى وإن ارتبط أحيانا بظروف موضوعية مثل تدهور أسعار صرف مختلف عملات البلدان المانحة إزاء دولار الولايات المتحدة. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية أداة لازمة لاستمرار البقاء الاقتصادي لكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض وللسماح بإيجاد مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي. ويمكن للتخفيضات في ميزانيات المساعدة في بعض البلدان أن يضر بالتزامات التعاون الدولي القائمة منذ أمد طويل. ولذلك فإن مما له أهميته أن يتحقق هدف نسبة ٠,٧ في المائة الموضوع للمساعدة الإنمائية الرسمية وبخاصة في ظل حالة الأزمة المالية الراهنة التي تعانيها بعض الأسواق. وفي الوقت ذاته ينبغي دراسة سبل زيادة فعالية برامج المساعدة والحد من نفقاتها العامة.

٦٨ - واختتم بيانه قائلا إنه نظرا إلى ما حدث في السنة الماضية من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يتخذ إجراءات فورية وفعالة وأن يعمل مع الدول الأعضاء على منع حدوث الأزمات ومعالجتها، وأن يشترك مع الدول الأعضاء في حوار أوثق وأكثر كثافة بشأن السياسات بغرض التعرف على نقاط ضعف القطاع المالي التي لها آثار محتملة على الاقتصاد الكلي - أما البلدان، فإنها تحتاج، من جانبها إلى نظم مصرفية ومالية سليمة.

٦٩ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): أعلن أنه ينضم إلى تأييد بيان إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن تمويل التنمية أعظم شأنا من إنشاء نظام مالي عالمي جديد ومن تقوية النظام القائم لأنه يمس جوهر متطلبات التنمية، أي التمويل، ويشمل عددا كبيرا من المسائل المتداخلة بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية؛ والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والموارد التي تولدها التجارة والخدمات التصديرية الأخرى. ومن ثم لا معنى للخوف من أن تستخدم مناقشة تمويل التنمية كذريعة لإعادة هيكلة النظام المالي الدولي أو أن تقتصر على المساعدة الإنمائية الرسمية برغم أنه من الواضح أنه لا يمكن تجنُّب أي من هاتين المسألتين.

٧٠ - وقال إن الاهتمام الأساسي ينصب على تشجيع شراكة تنجم عنها علاقة منفعة مشتركة يكون الهدف من ورائها هو القضاء على الفقر - السبب الأساسي لكل المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي انعقدت في التسعينات. كما أن هنالك حاجة لكفالة التفاعل بين الأنشطة والمبادرات المترابطة. وأورد كمثال الخطط لعقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، سيقوم بتحديد نطاقه ومحتواه وجدول أعماله بواسطة فريق عامل مخصص يُنشأ لهذا الغرض. وينبغي أن تنظر اللجنة الثانية في البنود التي يمكن بحثها في مثل هذا الاجتماع وفي كيفية إدخال الأنشطة ذات الصلة في العملية مثل اجتماع وزراء المالية الأخير الذي أشار إليه الرئيس كلينتون والذي بحث طرق تقوية النظام المالي الدولي القائم. ويوجد أيضا اقتراح بتكوين مجموعة صغيرة داخل لجنة التنمية المشتاركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتتناول القضايا ذات الصلة. وقال إنه ربما توجّب على الفريق العامل المخصص أن يضع نظاما من نوع ما للحيلولة دون تدخل أنشطة معينة في أنشطة أخرى.

٧١ - واختتم بيانه بالقول إن الوثائق التي تعدها الأمانة العامة هامة وتعكس حالة البلدان النامية. ومن المهم أيضا توضيح كيفية تأثير الأزمة المالية على البلدان النامية في آسيا. وفيما يختص بمشكلة الديون قال إن المقترحات المختلفة الواردة في الفقرتين ٦٦ و ٦٧ من الوثيقة A/53/373 مفيدة ويجب بحثها بعناية. وأعلن أن وفد بلاده يعتزم تقديم بيان في الجلسات العامة للجمعية بشأن أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥.